الدرس الثاني: التأصيل المفاهيمي للحكم

-أهداف الدرس

التعرف على المقصود بالحكم، وبيان مجالاته وأشكاله.

-أسئلة الدرس

- ما المقصود بالحكم؟
- ما هي مجالات الحكم؟
- ما هي أشكال الحكم؟

- عناصر الدرس

1- تعريف الحكم

2- مجالات الحكم وأشكاله

مقدمة:

مع التطورات المتسارعة ومن أهمها وأبرزها العولمة أصبح الحكم محل نقاش وجدل على مستويات متعددة، ولا يعني ذلك بالضرورة البحث عن أبجديات جديدة لهذا المفهوم أو هذا التغير وإنما تتبع مساراته وأساليبه ومعانيه في ظل هذه التغيرات، حتى أن معظم الباحثين كلفوا أنفسهم عناء البحث في إيجاد بديل لفظي له مما أستغرقهم الوقت والمجهود وتماهت صورة الدراسات التي كانوا يدرسونها. فمفهوم الحكم تعرض للمساءلة والتغير من عدة جوانب: من حيث طريقة ممارسته: من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى، ومن حيث من يمارسه: بعد أن كانت هناك الدولة فقط أصبح هناك أطراف أخرى، وأخيرا من حيث أهدافه: فبعد أن كانت محلية أصبحت عالمية.

1- تعريف الحكم: يعد مصطلح الحكم من بين المصطلحات التي خضعت للجدل العلمي ليس في دلالة ومعنى المصطلح (مفهومه) وتطور استخداماته فحسب، بل من حيث البحث اللغوي المتعلق باشتقاق اللفظ العربي المناسب الذي يمكن أن يوضع كترجمة للمصطلح الانجليزي Governance، فمن الناحية اللغوية أشتق مصطلح Governance في اللغة الانجليزية من الكلمة Gover إن الاستقصاء يعود بنا إلى الكلمة الإغريقية kubernan، والتي انتقلت إلى اللاتينية باشتقاق اللفظ Gubernan بمعنى توجيه وقيادة السفن، ومنها دخلت اللغة الفرنسية القديمة في صيغة Governer، والتي تطورت في اللغة الحالية إلى Gouverner، ثم انتقلت إلى الانجليزية Governance ففي فرنسا –التي أعيد

بها إحياء مصطلح الحكم منذ القرن 13- ارتبط استخدام هذا المصطلح ب:"طريقة إدارة الحكومات لتدبير الشأن العام أو فن الحكم"، وابتداءا من العام 1478 تم استعماله للتعيين الإداري والقانوني في مدن الشمال الفرنسي، وظل مستعملا بنفس المعنى لغاية العام 1779، حيث تلاشى استخدامه تدريجيا إلى أن اختفى تماما من التداول لأنه اقترن بالنظام القديم بكل ما يحمله من مساوئ، قبل أن يبعث من جديد في مجال مغاير من خلال الاقتصاديين في الولايات المتحدة الأمريكية وبالذات (رونالد كوز) في العام 1937، عندما قارن بين مفهوم الحكم Governance، ومصطلح المقاولة أو الشركة corporate.

وظهرت العديد من الترجمات المقترحة لمصطلح Governance، مشتقة من مادة (ح.ك.م) في اللغة العربية، مثل: الحكم، والحوكمة، والحكمانية، والحاكمية والحكامة.

ومع أن مصطلح الحوكمة هو الترجمة الأكثر رواجا، إلا أن الملاحظ هو أن معظم الدراسات الأكاديمية المرتبطة بحقل العلاقات الدولية، تميل إلى استخدام مصطلح الحكم بدلا من الحوكمة، كما أن استخدام مصطلح الحوكمة غالبا ما يأتي مقترنا بالإصلاح المؤسساتي-الرسمي (الحكومي) وغير الرسمي- والذي يطلق عليه (بالجيد أو الرشيد)، ويبدو أن منشأ هذا الاستخدام يرتبط باشتقاق لفظ الحوكمة على وزن فوعل الذي يفيد التكثير والزيادة، حيث يراد من الحوكمة زيادة قدرة وكفاءة المؤسسات فضلا عن زيادة طرق ووسائل مراقبتها ومحاسبتها، وهكذا فإن مصطلح الحوكمة هو:"عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغية تحقيق الرشد وهي نظام مراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيما للشفافية والموضوعية والمسؤولية".

أما عن استخدام الاشتقاقات اللفظية الأخرى مثل الحكمانية والحاكمية والحكامة، فإنها اشتقاقات لغوية تفيد المبالغة أيضا، وقد يكون سبب استخدامها هو نفس سبب استخدام مصطلح (الحوكمة).

ومن ناحية أخرى وبعيد عن هذه الاشتقاقات اللغوية، ذهب البعض إلى ترجمة مصطلحGovernance إلى الإدارة الدولية أو إدارة شؤون المجتمع والدولة أو إدارة شؤون المجتمع العالمي، ولعل ما يؤاخذ على هذا الترجمات استخدامها لأكثر من لفظ (الإدارة-الشؤون-المجتمع) لتحديد معنى مصطلح Governance، وفي تقديرنا أن اللغة العربية في سعتها ومرونتها يمكن أن تختزل الألفاظ لوضع ترجمة تقابل مصطلح الGovernance في المعنى، ونعتقد أن مصطلح الحكم هو الأقدر على التعبير على معنى القدرة والتوجيه

والتسيير للشؤون العامة، وهو نفس المعنى اللغوي لمصطلح Governance في اللغة الانجليزية، ومع تأكيد الدكتور محمد عابد الجابري على أن ترجمة مصطلح Governance هي الحكم إلا أنه فضل الترجمة الحرفية "الكوفرنانس"، لاعتقاده بأن مصطلح الحكم يدل على ممارسة السلطة من أعلى إلى أسفل، وبالتالي فإن مصطلح الحكم-بحسب رأي الجابري- لا يعطي كامل المعنى المراد من اللفظ الانجليزي Governance.

ولكن ومع صحة الرأي القائل بأن مصطلح الحكم قد ارتبط بممارسة الحكومة لسلطتها-أي الحكم من الأعلى إلى الأسفل- إلا أن هذا الارتباط هو ارتباط حديث ظهر بظهور وتطور نظام الدولة الحديثة، في حين أن دلالة هذا اللفظ أي الحكم في اللغة العربية هي أوسع من ذلك، فقد أطلق قديما كما يقول الدكتور"محمود عكاشة" على:"كل ما يمنع الناس من الفساد ويردهم إلى الصلاح، في وقت لم تتوفر فيه سلطة أو حكومة تمارس سلطانها على رعاياها... وأطلق على العلم والفهم والحكمة وسمي من يتصف بها حكيما...فيلجأ إليه الناس عند الضرورة فصار حكما بينهم، وقائدا لهم، وسمي فعله حكما وحكومة"، وبمرور الوقت أصبح الجذر(الحكم) واسعة، ويمكن استخدامها على كل من يمارس سلطة وتوجيه وتنظيم سواء من أعلى إلى أسفل أو بالعكس، وبين المتناظرين في المستوى أيضا إذا ما اتفقوا على نظام أو قاعدة أو معيار للحكم بينهم.

أما بالنسبة إلى التعريف الاصطلاحي للحكم فإن الاستخدامات المتعددة لمصطلح الحكم تركت أثرها في عدم الدقة والوضوح في تحديد معناه.

وعلى الرغم من اتفاق معظم الدراسات على أن مصطلح الحكم ليس له تعريف موحد في العلوم الاجتماعية-والعلوم السياسية بوجه خاص- فإن الحكم يشير-وفي آن واحد- "ممارسة السلطة من قبل الحكومة من جهة، والرقابة والتوجيه من جهة أخرى"، فالحكم في أصوله يرتبط بعملية"توجيهية" للمجتمع، وغالبا ما يستخدم لوصف السلطة والمؤسسات والمصالح والجهات الفاعلة داخل الدولة، حيث يتجسد دور الحكومة في توجيه المجتمع من خلال التوسط بين المصالح المتنافسة أو المتضاربة والتفاعل مع الجهات الاجتماعية الفاعلة، بدلا من أن تقوم هذه الجهات بالعمل على نحو مستقل في تسيير مصالحها وحكم نشاطاتها.

وبعبارة أخرى فإن مصطلح الGovernance في اللغة الانجليزية يستخدم كمرادف للحكومة ليصف "فعلا وعملية الحكم" التي تقوم بها الحكومة".

وانتقل هذا المعنى إلى اللغة العربية حديثا، إذ أصبحت "السلطة التي تحكم الناس وتتحكم فيهم، وتتمكن منهم وتلزمهم الجماعة والطاعة، وتمنعهم من الفساد والسفه في تصرفهم إلى ما يمنعهم، فأطلق على ذلك:"حكم وعلى الجهة التي تتولاه: حكومة" وعليه فإن استقر عليه المعنى الحديث في اللغة العربية هو: إن الحكم والحكومة معنى واحد.

لذا لم يكن مفهوم الحكم يتخطى أدوارا وممارسات السلطة التي تقوم بها الحكومة عن طريق مؤسساتها وهيئاتها، وهكذا فقد جمع بين معنى الحكم والحكومة في إطار سلطة الدولة القومية.

وعلى الرغم من أن الحكم قد اقترن بسلطة الحكومة ومؤسساتها، ولكن ومنذ سبعينيات القرن الماضي أصبح مصطلح الحكم يفترض مدلول لتجديده تطلبتها عملية التحول في الإطار المعرفي لأدبيات الإدارة العامة، وقد بدأت الأوساط الأكاديمية التفريق بين الحكومة والحكم، واستخدم "روبرتشرينر" في العام 1973 مصطلح الحكم للإشارة إلى:"الآثار بعيدة المدى للتفاعل بين التغيير التكنولوجي، والتغيير الاجتماعي والعمل الإداري"، في حين أخذ مصطلح الحكومة يستخدم يوما بعد يوم بمعنى الإدارة.

ولقد استدعت مجموعة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية–الناجمة عن تنامي العولمة والتطورات التكنولوجية– من حكومات الدول إجراء عملية تحديث وإصلاح للتكيف مع الواقع الجديد ترتبط بتعزيز قدرات الحكومة في أداء الخدمة العامة وتعزيز الشفافية والمسائلة والانفتاح على المجتمع، وتقليص الإنفاق من خلال تحسين طرق الأداء الحكومي والحد من البيروقراطيات وغيرها من الإجراءات التي تهدف تغيير طرق حكم المجتمعات، وقد أطلق على هذه السياسات تسمية (الإدارة العامة الجديدة) أو (إعادة اختراع الحكومة)، وقد بدأت في دول العالم المتقدم، ومن ثم بدأت تنتقل إلى دول عالم الجنوب مترافقة مع التحولات الديمقراطية في الحكم.

وقد ساهمت هذه المفاهيم والأفكار الجديدة بظهور الحكم الراشد، فما المقصود به؟

2– مجالات الحكم وأشكاله: لم يستقر مصطلح الحكم على حال ولم تكتمل صورته بوضوح رغم أنه دخل القاموس السياسي بقوة، فهو يجمع بين حاجات المحكومين لشكل جديد من السلطة والقيم وحاجة العالم لنوع جديد من الحكومة لمواجهة المتغيرات السريعة التي تحيطه من كل جهة، إلا أنه لا يزال –مفهوم الحكم– يلفه كثير من الغموض والالتباس سواء من حيث ميلاده أو هوية انتمائه أو أبعاده المباشرة وغير المباشرة، الظاهرة والخفية، أو

من حيث معاييره ومقوماته المختلفة وتناول مفهوم الحكم وجعله حقلا للتفكير والمعالجة والدراسة هو من المواضيع التي لا زالت الدراسات والنقاشات والحوارات بشأنها مفتوحة وفي بدايتها ولا سيما بالنسبة للمجتمعات التي تسمى بـ"النامية" والتي تنعت بـ"المختلفة".

عموما فإن أي شكل من أشكال العمل الجماعي الهادف يمكن أن تعبر عن الحكم وهذه الأشكال قد تكون: عالمية، وطنية، مؤسسية، ويشمل مجال تأثير الحكم: المواطنين التاريخ، القيم، الثقافة، التكنولوجيا، العادات، إنه –الحكم– أسلوب جديد للقرار وثمرة تفاوض مستمر بين أطراف مختلفة داخل المؤسسة، المدينة، الدولة وغيرها من الظواهر ظهرت داخل المؤسسة أو المنشأة بشكل سريع ثم سرعان ما تبنت أبعاد عالمية أوسع.

معظم الكتاب والباحثين في الحكم يتفقون بأنه يتعلق باتخاذ القرارات نحو التوجه للمجتمع ولمؤسساته المختلفة، فمثلا يتضح بأن الحكم يتضمن التفاعلات ضمن الهياكل والعمليات والتقاليد والتي تحدد كيفية ممارسة السلطة وكيفية اتخاذ القرارات وكيفية تعبير المواطنين ومن يهمهم الأمر عن وجهات نظرهم. فأساس الحكم هو كيف تمارس السلطة: من يملك النفوذ ومن يقرر وكيف تتم مساءلة صناع القرار؟ لذا من الممكن استخدام الفكرة في مضامين وسياقات مختلفة على المستوى العالمي، والوطني والمحلي والمجتمعي والمؤسسي

وعلى هذا الأساس يرى الجابري أن مفهوم الحكم أو الكوفيرنانس كما يفضل تسميته يراد به الإمساك بظاهرة معقدة، قوامها آليات ومؤسسات وفاعلين في الدولة وسوق ومحيط اجتماعي وأنواع التداخل القائمة بين جميع هذه العناصر كل ذلك في مقاربة شمولية ومنهجية.

الحكم يركز على الجوانب الأكثر إستراتجية للحكومة، بما ما معناه تركيزه على القرارات الأكثر اتساعا والمتصلة بالتوجيه والأدوار ولا يقتصر على عملية تقرير ما هو الاتجاه الذي يجب الأخذ به ولكن يستدعي أيضا من ينبغي أن يشارك في اتخاذ القرار وبأية صفة.

هناك ثلاث مجالات ينتمي إليها مفهوم الحكم ويتفاعل فيها بشكل خاص:

– الحكم في الفضاء العالمي أو الحكم العالمي والذي يتناول القضايا التي تخرج عن الصلاحيات المباشرة للحكومات المنفردة .

– الحكم في الفضاء الوطني أو داخل البلد الواحد وغالبا ما يفهم هذا النوع من الحكم بأنه حكر على الحكومة والتي قد تشمل عدة مستويات: وطني، إقليمي أو خاص بالدولة،

السكان الأصليين، المناطق الحضرية أو المحلية، ومع ذلك، فإن الحكم ولا سيما على المستوى المحلي يعني أيضا الدور الذي تلعبه جهات أخرى مثل منظمات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات بشأن المسائل ذات الاهتمام العام.

– الحكم في فضاء الشركة أو حكم الشركات ويتعلق الأمر بنشاطات المؤسسات المعتبرة كأشخاص معنوية والغير معتبرة كأشخاص معنوية والتي تسير عادة بمجلس إدارة. بعض هذه المنظمات يملكها ويديرها الخواص على سبيل المثال شركات المساهمة والبعض الآخر قد يكون ملكية عامة مثل المستشفيات والمدارس والشركات المملوكة للدولة، وقضايا الحكم هنا تميل إلى التركيز على دور مجلس الإدارة وعلاقته مع الإدارة العليا (الرئيس التنفيذي أو المدير العام)، وكذلك التركيز على واجب تقديم الحسابات للمساهمين والأطراف المهتمة.

تمارس الدول الحكم حسب مفهومها الخاص وكذلك بطريقتها الخاصة وذلك من خلال بلورة رؤى تتماشى مع إمكانياتها المادية والثقافية في إطار سعيها لفصل تقنية السلطة عن مصادرها الأصلية وإعادة وضعها ضمن سياق جديد مؤلف من مجموعات من العلاقات المكونة والمشروطة على نحو متبادل. فلا يمكن الإعلان عن إصلاحات أو تغييرات أو التماشي مع الواقع المفروض إلا باعتماد أساليب حكم محسوبة تتأثر بالتاريخ والثقافة وحجم وقوة تلك الدولة وكذا بحسب العولمة والمجتمع الدولي، وهذه الصورة تنتهي إلى تجسيد مقاربات عدة في إدارة الحكم، ربما تنطلق من أبجديات مشتركة لكنها تأخذ بطرق مختلفة حسب طبيعة تلك الدولة وتدخل ضمن نطاق هذه التجارب: كيفية الموازنة بين الاقتصاد والسياسة في إطار المصالح والفوائد وتنظيم المرافق وإصلاح القوانين والإدارة وتكريس مبادئ الحكم الراشد والمشاركة والتقاطع بين القطاعات المدنية والخاصة والتأثير في الأساليب السياسية عن طريق تنويع الفضاءات السياسية.

إن مفهوم الحكم يتسع ويضيق حسب الطريقة التي يستعمل بها وتبعا لما يتعرض لهمن مؤثرات مما ينجر عنه صعوبات ومعوقات متعددة الجوانب سوسيولوجية وسياسية واقتصادية، وبالتالي فإن طريقة ممارسة الحكم هي التي تتحكم في مداه سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فقد تتحكم فيه المعلومة وقد تتحكم فيه المؤسسة وقد يتحكم فيه الفرد .

كل هذه الاعتبارات أدت إلى بروز أشكال مختلفة من الحكم (الممارسة تفضي إلى أشكال مختلفة للحكم تبعا لكيفية ممارسته أو ما يؤثر فيه أو المناخ الذي يوجد فيه) ولعل

أبسط تفسير لذلك ينطلق من تمركز الحكم في جهة واحدة فيتشكل الحكم المطلق والتسلطي وقد يتوزع الحكم على مجموعة من الفواعل وقد ينطلق من حكم الشعب فيكون ديمقراطيا وقد يختلف ممارسي الحكم من خلال تركيزه في جهة معينة أو توزعه على جهات مختلفة.

من خلال الإطار التحليلي لمستويات الحكم يميز جيمس روزنو بين ستة 06 أشكال من الحكم، بحيث ثلاث أشكال منها تعبر عن تعدد واتساع مسار الحكم بل وانشطاره إلى ما يمكن تسميته حكم شبكي من جهة وحكم جنب بجنب من جهة ثانية إضافة إلى ما يمكن وصفه من جهة ثالثة بحكم الواب هذه المسميات الثلاث تجعلنا نميزها عن ثلاث أشكال أخرى أقل تعقيدا على غرار: الحكم بدون حكومة من خلال الآليات الشبكية الغير رسمية والحكم عبر الحكومة من خلال الآليات البيروقراطية والسيادية والحكم عبر نموذج السوق من خلال آليات السوق الحرة .

يوضح روزنو أن ثلاثة من الأشكال المشار إليها أعلاه تعكس التعقد والاتساع والأسلوب الغير خطي لعمليات الحكم والتغذية العكسية والتي تواكب في نفس الوقت ظهور التشظي والتكامل في آن واحد أو ما يعبر عنه بعبارة مركبة (fragmegration):

إحدى هذه الأشكال يمكن أن يطلق عليه الحكم الشبكي من جهة والحكم جنب بجنب من جهة ثانية ويبقى الشكل الثالث ويصنف على أنه موبيوس الحكم على شبكة الإنترنت أو حكم الواب، هذه المسميات الثلاث تجعلنا نميزها عن ثلاث أشكال أخرى تتميز عنها بأنها أكثر وضوحا وأقل تعقيدا وأكثر خطية ولها مصادر مألوفة للحكم على غرار: الشكل الأول (الحكم بدون حكومة نموذج من أسفل إلى أعلى) من خلال الآليات الشبكية الغير رسمية النابعة من الضغوط الآتية من الأنشطة الأخرى للمنظمات غير الحكومية وجماعات الدفاع عبر الوطنية، فحكومات الدول هي في الواقع مجرد مصدقة على السياسات في النهاية عند استقبالها لتدفقات السلطة، بينما الشكل الثاني وهو (الحكم عبر الحكومة نموذج من أعلى إلى أسفل) من خلال الآليات البيروقراطية والسيادية أو ذلك النموذج المستمد من التدفق التنازلي للسلطة والذي ينشأ داخل المؤسسة أو بين الدول والبيروقراطيات الوطنية الخاصة بها، والشكل الثالث وهو الحكم عبر نموذج السوق ومن خلال آليات السوق الحرة فينبع من التدفقات الأفقية الرسمية حيث تحدث التبادلات الاقتصادية في إطار آليات تنظيمية رسمية.

بالنسبة للحكم الشبكي فيشمل التفاوض المتساوي (غير هرمي) للجماعة المنظمة بشكل رسمي –بين الحكومات وضمن التحالفات التجارية أو بين المنظمات غير الحكومية

والمنظمات غير الحكومية الدولية– والتي تدفع بآليات الحكم قدما وهي تتبع من الاهتمامات المشتركة حول مشاكل معينة.

بينما في ما يتعلق بنموذج الحكم جنب بجنب فهو لا ينشأ من صخب الضغوط الداخلية لمداولات المفاوضات الأفقية تلك التي تظهر على التوالي من أسفل إلى أعلى، والحكم من أعلى إلى أسفل أومن الشبكة ولكن من التقاطعات التعاونية بين النخب غير الحكومية عبر الوطنية والمسؤولين في الدولة. هذه التقاطعات تتسم بكونها شاملة وفعالة بحيث أن التمييز بين المدخلات الرسمية وغير الرسمية ينهار ويصبح الاثنين متشابكين تماما وغير مميزين أو مبهمين.

الشكل السادس (الحكم عن طريق الواب أو ما يسميه جيمس روزنو موبيوس الواب أو موبيوس شبكة الإنترنت) فيحدث عندما يكون الدافع لتوجيه مسار الأحداث نابع من شبكة التفاعل عبر مستويات التجميع بين: الشركات عبر الوطنية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية. هذه التفاعلات المتعددة والمتنوعة تشكل بنية هجينة أين تكون ديناميات الحكم متداخلة جدا بين مستويات عدة لتشكيل وحدة واحدة على شبكة الإنترنت مثل العملية التي تبدأ كموبيوس لا يبدأ ولا يبلغ الذروة على أي مستوى أو في أي نقطة في الوقت المناسب.

وفي إطار هذه الهيكلية تبرز عناصر رسمية، غير رسمية أو رسمية وغير رسمية معا أي أنها هيكلية تعمل في اتجاه واحد أو في عدة اتجاهات، فهي تعمل في إطار الدسترة أو في إطار القوى الخاصة العابرة للحدود من جهة وفي إطار البعد الوطني أو البعد الدولي من جهة ثانية، إنها هيكلية معينة ذات صلة على مستويات عديدة منها:

– درجة الرسمية التي بنيت عليها السلطة.

– درجة تدفق السلطة أفقيا أو عموديا.

يستعمل جيمس روزنو مصطلح: fragmegration للدلالة على (التكامل والتشظي في آن واحد) ويبدأ المناقشة عن طريق تقديم مصفوفة من عمليات الـ"Fragmegrative" ويستعمل كلمة "Fragmegration" لوصف الدينامية المعقدة للسياسة العالمية، فالكلمة هي مزيج من"التشظي "و" التكامل" وتمثل المستقبل النظري لمحاولات دراسة العالم بطريقتين مختلفتين في نفس الوقت، فنظرة روزنو عن Fragmegration تدرس العالم السياسي على المستويين الجزئي والكلي في وقت واحد.

إنه مفهوم يضع جنبا إلى جنب عمليات التجزئة والتكامل التي تحدث داخل وبين المنظمات والمجتمعات والبلدان والنظم عبر الوطنية، بحيث يكاد يكون من المستحيل عدم التعامل معها كتفاعل والنظر إليها باعتبارها مرتبطة سببيا، ما يميز مفهوم الـ: Fragmegration هو تشتت السلطة بعيدا عن الدول والدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية والشبكات العابرة للحدود الوطنية وغيرها من الجهات الدولية الرئيسية الفاعلة.

جيمس روزنو يتجنب إهمال أي من النتائج التي توصل إليها ويضع صورة أكثر شمولية، فعلى سبيل المثال على مستوى الاقتصاد الجزئي والتكنولوجيات يمكن كل من التلفزيون والانترنت والهواتف المحمولة الأفراد من التفكير ليكونوا على إتصال مع بعضهم البعض، بينما على المستوى الكلي فتلك التكنولوجيات تجعل الجماعات أكثر انفتاحا وتواصلا وتمكنهم من حشد الدعم، فتوحيد وجهات النظر الجزئية والكلية تحت عدسة Fragmegration يوضح كيفية عمل هذه التكنولوجيات: تقييد الحكومات من خلال تمكين الجماعات المعارضة لتعبئة أكثر فعالية في حين تسرع وتسهل عمليات المراقبة الدبلوماسية والعمل الاستخباراتي، وعلى الرغم مما قد يتعرض له المفهوم من انتقادات إلا أن وجهة نظر روزنو وإبرازه لعلاقة Fragmegration بالعولمة يطرح تحديا مفاهيميا وضرورة إيجاد أطر نظرية جديدة قادرة على معالجة العمليات المعقدة للظواهر العالمية.

قائمة المراجع:

- غراهام أيفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية، مركز الخليج للأبحاث، 2004.

- روبرت و. كيوهن وجوزيف س. ناي الابن، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة. محمد شريف الطرح، المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، 2002.

- كرازدي إسماعيل، العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر –باتنة، 2012/2011.

-James N.Rosenau, Governance a New Global Order, IN: David Held & Anthony McGrew, Governing Globalization, Cambridge UK : Polity Press, 2002